



أثر منافسة واستقرار المصارف التجارية على النمو الاقتصادي: دليل تجريبي من دول مجلس التعاون الخليجي

د. عبدالله رجب الفاضلي

كلية الاقتصاد الخمس / جامعة المرقب

aralfadli@elmergib.edu.ly

د. عبدالباسط محمد العكاشي

كلية الاقتصاد الخمس / جامعة المرقب

Ab.alakashi7120@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر منافسة واستقرار المصارف التجارية على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، وقد اعتمد الجزء التجريبي من الدراسة على تحليل الإنحدار المتعدد وبالاعتماد على بيانات بانل متوازنة تم الحصول عليها من 61 مصرفا تجاريا مدرجا في أسواق الأوراق المالية بالمنطقة قيد الدراسة للفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، عن طريق تطبيق مقدر (PCSE) القياسي، وبالتحديد إستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Cross-section SUR)، وأظهرت النتائج أن متغيري معدل التركيز CR3، ومعدل المنافسة HHI لهما تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، كما أظهرت النتائج أن متغير معدل البطالة (UN) له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، كما تؤكد النتائج أيضا وجود اثر ايجابي ومعنوي لكل من معامل رأس المال الثابت (GFCF)، ومستوى الانفاق الحكومي (GOV)، ودرجة الانفتاح التجاري (TO) على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، تؤكد هذه النتائج إلى أن النمو الاقتصادي يتأثر بالعديد من العوامل سواء كانت جزئية أو كلية، وبناء على ذلك وعلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الدارسة توصي بزيادة الإهتمام بقياس آثار السمات والاستراتيجيات التنظيمية المتعلقة بمنافسة المؤسسات المالية لبيان أثرها السلبي على النمو الاقتصادي، كما توصي الدراسات المستقبلية بمزيد الإهتمام بقياس المتغيرات المرتبطة بالمنافسة والاستقرار للمؤسسات المالية لبيان أثرها على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: المنافسة المصرفية، الاستقرار المصرفي، المصارف التجارية، النمو الاقتصادي.





1- تمهيد :

يعد النظام المالي جزءا محوريا في النشاط الاقتصادي لأي بلد، نظرا لأهميته في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة (Adeusi, et al., 2012)، حيث تتمثل مهمته الرئيسية في تحويل الأموال من المدخرين إلى المقترضين للاستهلاك والاستثمار (Emhemed, 2016) فالنظام المالي المنظم جيدا يضمن التخصيص الأكثر إنتاجية للأموال القابلة للاستثمار في الاقتصاد ويحبط أيضا أي تهديدات خارجية قد يواجهها الاقتصاد في أي وقت، خاصة عندما يكون الاقتصاد مفتوحا (Aggarwal, 2016)، وقد كانت العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي محل إهتمام كبير للعديد من الدراسات التجريبية سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى العديد من البلدان، وقد عززت العديد من الدراسات العلاقة الإيجابية بين التمويل والنمو الاقتصادي (Idun, & Aboagye, 2014)، والتاريخ الاقتصادي الحديث يكشف أن نقاط الضعف في الأنظمة المالية كانت السبب الجذري للمشاكل الاقتصادية لمعظم الاقتصادات، لذلك السلطات الرقابية للبلدان تسعى وبتجهد لضمان سلامة وصحة أنظمتها المالية لكي تتمكن من لعب دور فعال في التنمية الاقتصادية لبلداتها (Javaid, & Alalawi, 2018).

كما يعتمد استقرار أي نظام مالي على نظام مصرفي قوي وفعال يساعد في تخصيص الأموال بين مختلف الوحدات الاقتصادية، القطاع المصرفي المريح لديه القدرة اللازمة لتحمل الصدمات الاقتصادية السلبية (Gyamerah & Amoah 2015)، وكجزء مهم من الصناعة المصرفية، تلعب المصارف التجارية دورا مهما في تعبئة وتوزيع الموارد المالية وتمويل النشاطات الاقتصادية، والعمل على استقرار ورفاهية البلدان، ونظرا إلى أهمية ضمان السلامة والحفاظ على الاستقرار النقدي وسلامة النظام مالي ككل، تعمل السلطات النقدية لتعزيز الثقة في القطاع المصرفي لدعم نمو اقتصادي متوازن ومستدام لبلداتهم وبدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعزيز التحرير الاقتصادي وإصلاحات النظام المالي (Poshakwale, & Qian, 2011)، وبدأت معظم البلدان في تنفيذ إصلاحات القطاع المالي كجزء من إصلاحات السوق الواسعة وبناء أسواق مالية أكثر كفاءة وتنافسية.

فهناك من يجادل بأن الإصلاحات المالية تعمل على تحسين القدرة التنافسية للصناعة المصرفية وتعبئة الادخار لتحقيق نمو اقتصادي أفضل، وهناك من يرى العكس، وكان الهدف الأساسي لتحرير النظام المالي في اقتصادات العديد من الدول هو لتعزيز المنافسة المصرفية وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال التنمية المالية والتي أثبتت الدراسات أن الأخيرة تعزز النمو الاقتصادي.

لكن هناك قضية متنازع عليها بشدة حول مسألة ما إذا كانت المنافسة المصرفية جيدة أو سيئة لاستقرار المصارف وكانت من القضايا التي نوقشت بشكل واسع في الأوساط الأكاديمية، حيث تشير البعض منها إلى أن المنافسة في الصناعة المصرفية من المرجح أن تحدث آثارا سلبية على أدائها واستقرارها.

يشير (Fernández, et al., 2016) إلى أن هناك العديد من الطرق التي يمكن بها تبرير مساهمات المنافسة المصرفية في الاستقرار المالي ككل.





وفي الآونة الأخيرة، كان هناك تدفق متزايد للدراسات التي تم إجراؤها حول دور المنافسة في الاستقرار المصرفي، إلا أنه هذه الدراسة تهتم بشكل خاص بالدور المشترك للمنافسة والاستقرار للمصارف التجارية في النمو الاقتصادي، حيث هذه العلاقة تعتبر غير حاسمة ونقاش أكاديمي مهم وذلك بسبب عدم توثيق التوقعات النظرية حول هذه العلاقة بشكل جيد.

وقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي في الثلاث العقود الأخيرة من القرن الماضي بتنفيذ إصلاحات القطاع المالي و تغيرات هيكلية كبيرة في الأسواق المالية، وعلى وجه الخصوص تم تنفيذ سياسات التحرير المالي وإعادة الهيكلة المالية بهدف تعزيز القدرة التنافسية في القطاع المصرفي (Al-Muharrami, et al., 2006).

بناءً على ذلك، و نظراً للهيكل الصناعي المميز للمصارف التجارية توفر اقتصادات دول الخليج أرضية خصبة للغاية لدراسة وتوسيع نطاق الوعي بالآثار المحتملة للقدرة التنافسية للمصارف التجارية واستقرارها على النمو الاقتصادي.

لذلك ، يؤدي هذا إلى الدافع لهذه الدراسة والتي تملأ فجوة مهمة في الأدبيات لأنه لم يتم تحليل أي دراسة ولا يوجد عمل تجريبي ذو طبيعة متخصصة لدراسة مؤشرات القدرة التنافسية واستقرار المصارف التجارية على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ، وكان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة لسد هذه الفجوة البحثية باستخدام أهم المؤشرات المتعلقة بالمنافسة المصرفية ومؤشر للاستقرار، ومن أجل تحقيق هذا الغرض فإن الدراسة تحاول الأجابة عن السؤال الآتي:

هل المنافسة و استقرار المصارف التجارية يؤثران على النمو الاقتصادي؟

2- الأدبيات والدراسات النظرية والتجريبية السابقة:

نظرا إلى أهمية القطاع المالي بجميع مكوناته في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال أنظمة الدفع بين مختلف الوحدات الاقتصادية الوطنية والدولية وتشجع التجار على التجارة والصناعة، و تعزيز العولمة بواسطة تسهيل الوصول العالمي إلى التمويل بدون عوائق، هذا التسارع الهائل استقطب انتباه العديد من الباحثين والمحللين الماليين والمختصين لتحديد الآلية التي من خلالها تعزز التنمية المالية والنمو الاقتصادي بشكل عام، وقد أثبتت معظم الدراسات أن التنمية المالية تعزز النمو الاقتصادي، والقطاع المالي ومن خلال مؤسساته (عبر الوسطاء الماليين) هو الآلية التي يتم من خلالها توجيه المدخرات إلى الاستثمار، تعتبر المصارف التجارية واحده من أهم هؤلاء الوسطاء الماليين التي تلعب دورا نشطا في تعبئة وتوزيع الموارد المالية، وهي أكثر الوسطاء كفاءة لخدمة كل من المقرضين (المدخرين) ومستخدمون (المقترضون) هذه الأموال في مجالات الاستثمار المختلفة (Raghavendra, 2011). وبالتالي تساهم المصارف التجارية في خلق الطلب على أنواع مختلفة من الموارد المالية وزيادة معدل التعامل معها، كما تسعى المصارف التجارية إلى الربح من خلال تطوير وتنويع أنشطتها وتوفير المتطلبات الأساسية لزيادة خدماتها ومنتجاتها المصرفية، وتوفير المتطلبات الأساسية لزيادة حركة تدفقات رأس المال مما يؤدي إلى تفعيل النظام المصرفي وزيادة قدرته على جذب المزيد من المدخرات والتوسع في الوساطة من أجل جني الأرباح لمساهميها.





ووفقا لنظرية القوة السوقية حيث تؤكد قوة السوق أن هيكل السوق يؤثر على أداء المصارف، أي من السهل على المصارف في الصناعات عالية التركيز تحديد التكاليف بالإضافة إلى زيادة الأسعار، واستخدام قوتها السوقية الاحتكارية والحصول على معدلات ربح أكبر من المصارف الموجودة في الصناعات ذات التركيز المنخفض (Li, Nie, & Zhao, 2017). هذه النظرية لها فرضيتان هما: فرضية هيكل السلوك و الأداء، وفرضية القوة السوقية النسبية.

ووفقا لفرضية هيكل السلوك و الأداء فإن مستوى التركيز في السوق المصرفي يزيد أو يقلل من السيطرة على السوق - إذا كانت هناك زيادة، فقد ينتج عن ذلك ربح، ومن المرجح أن تحقق المصارف العاملة في أسواق أكثر تركيزا أرباحا غير عادية من خلال قدرتها على فرض معدلات قروض أعلى وخفض معدلات الودائع كنتيجة لأسباب تواطئية (ضمنية أو صريحة) أو احتكارية مقارنة بالمصارف التي تعمل في أسواق أقل تركيزا وبغض النظر عن فعاليتها (Olweny & Shipho, 2011).

ووفقا لفرضية القوة السوقية النسبية تتأثر ربحية المصارف بحصة السوق، فمن الناحية النظرية، فقط المصارف الكبيرة التي لديها حصص سوقية كبيرة ومنتجات منفصلة يمكنها التغلب على منافسيها، والتأثير على الأسعار والحصول على عوائد احتكارية. وهذا يعني أن المصارف قد تستفيد من ممارسة القوة السوقية في التسعير، وبالتالي جني أرباحا غير عادية وغير تنافسية (Berger, 1995). حيث يمكن للمؤسسات المالية ذات المنتجات المتميزة بشكل جيد زيادة حصتها في السوق وممارسة قوتها السوقية للتحكم في نسبة كبيرة من حصة السوق. وفقا Carletti & Hartmann (2003) فإن المنافسة القوية تضعف قوة السوق وتقلل من هامش الربح وتجبر المصارف على تحمل المزيد من المخاطر.

من ناحية النظرية الاقتصادية التقليدية أن ممارسة قوة السوق تؤدي إلى حل توازن يتميز بمعدل فائدة أعلى وكمية تمويل المشاريع الاستثمارية أقل مما هو عليه في حالة المنافسة الكاملة مما يؤدي إلى نمو اقتصادي أقل. يشير Fernández, et al., (2010) إلى أن هناك في الأدبيات المصرفية تأثيرين متعارضين محتملين لتركيز المصارف على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على وصول الشركات إلى التمويل:

الأول: يوجد لدى الوكلاء معلومات كاملة عن جودة الخدمات التي يتم تبادلها، تؤدي قوة السوق إلى ارتفاع سعر الائتمان وتوافر أقل للائتمان، وبالتالي وجود علاقة سلبية بين تركيز المصارف وتمويل الشركات، وبالتالي تركيز المصارف يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

الثاني: لا يوجد لدى الوكلاء معلومات كاملة أو غير متماثلة قد يمنح التركيز الأعلى للمصارف في الاستثمار في الحصول على المعلومات خلال إنشاء علاقات وثيقة مع المقترضين بمرور الوقت وتسهيل توافر الائتمان، وبالتالي تقليل القيود المالية للشركات، وبالتالي وجود علاقة إيجابية بين تركيز المصارف وتمويل الشركات، وبالتالي تركيز المصارف يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.





وفي هذا المجال هناك أمثلة على دراسات سابقة حللت العلاقة بين المنافسة المصرفية والنمو الاقتصادي ويمكن تناولها في الآتي:

دراسة (Cetorelli & Gambera 2001) هدفت إلى دراسة العلاقة التجريبية لهيكل السوق المصرفي بالنمو الاقتصادي باستخدام عينة من 63 صناعة من قطاع التصنيع في 41 دولة خلال الفترة 1980-1990، تشير النتائج التي توصلوا إليها إلى أن التأثير العام لتركيز المصارف على النمو سلبى حتى في الوقت الذي يعزز فيه نمو تلك القطاعات الصناعية الأكثر احتياجاً إلى التمويل الخارجي من خلال تسهيل الوصول إلى الائتمان للشركات الأصغر سناً.

دراسة (Claessens & Laeven 2005) هدفت إلى دراسة العلاقات بين المنافسة والنمو في النظام المصرفي باستخدام البيانات الخاصة بالصناعة في 16 دولة خلال الفترة 1980-1997، تشير النتائج التي توصلوا إليها إلى أن درجة المنافسة هي جانب مهم من عمل القطاع المالي.

كان في هذا المجال دراسة للباحثون (Fernández, et al., 2010) التي تناولوا في دراستهم تحليل كيفية تأثير تركيز المصارف على النمو الاقتصادي عبر البلدان اعتماداً على التنظيم وإشراف المؤسسات المصرفية باستخدام بيانات لـ 84 دولة خلال الفترة 1980-2004، تظهر النتائج التجريبية التي توصلوا إليها إلى أن تركيز المصارف بشكل عام له تأثير سلبى على النمو الاقتصادي،

دراسة (de Guevara & Maudos 2011) هدفت إلى المساهمة بأدلة إضافية من خلال تحليل تأثير التنمية المالية والمنافسة في الأسواق المصرفية على النمو الاقتصادي باستخدام عينة من 53 قطاعاً في 21 دولة خلال الفترة 1993-2003، تشير النتائج التي توصلوا إليها إلى أن قوة احتكار المصارف له تأثير سلبى على النمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن التأثير الإيجابي لقوة السوق على النمو الاقتصادي.

دراسة (Ferreira, 2012) هدفت إلى دراسة تأثير كفاءة المؤسسات المصرفية والتركيز والمنافسة في الأسواق المصرفية على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات لـ 27 دولة أوروبية خلال الفترة 1996-2008، تشير النتائج التي توصل إليها إلى أن تركيز المصارف بشكل عام له تأثير سلبى على النمو الاقتصادي.

دراسة (Diallo & Zhang 2017) هدفت إلى دراسة العلاقة بين تركيز المصارف والنمو الاقتصادي في الصين باستخدام عينة من 31 مقاطعة و 8 قطاعات مختلفة خلال الفترة 2001-2013، تشير النتائج التي توصلوا إليها إلى أن تركيز المصارف له تأثير سلبى وبشكل كبير على النمو القطاعي للمقاطعات الصينية، كما أشاروا إلى أن المستوى المنخفض لتركيز المصارف في القطاع المالي الصيني يعزز النمو الاقتصادي.

دراسة للباحثون (Jayakumar, et al., 2018) التي تناولوا فيها بدراسة التفاعلات بين المنافسة المصرفية والاستقرار المصرفي والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات لـ 32 دولة أوروبية خلال الفترة 1996-2014، تظهر النتائج التجريبية التي توصلوا إليها إلى أن كلا من المنافسة المصرفية والاستقرار المصرفي هما محركان مهمان طويل الأجل للنمو الاقتصادي في البلدان الأوروبية.





كذلك دراسة (Rakshit & Bardhan (2019) هدفت إلى التحقيق في دور المنافسة المصرفية و الاستقرار المالي للنمو الاقتصادي لاقتصادات مختارة في جنوب آسيا خلال الفترة 1997-2016، تظهر النتائج التجريبية التي توصلوا إليها إلى أن التأثير المشترك المحدد من خلال التفاعل بين المنافسة المصرفية والاستقرار المصرفي يكشف أيضا عن تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي، كما أشاروا إلى أن كلاً من المنافسة المصرفية والاستقرار المصرفي هما محركان مهمان طويل الأجل للنمو الاقتصادي في البلدان الأوروبية، وتقتصر الدراسة بدخول المصارف الأجنبية لزيادة المنافسة المصرفية في دول جنوب آسيا، هذا لأنه كلما زادت المنافسة كلما كان هناك فرصة لتخصيص الموارد بكفاءة وبالتالي يأتي النمو الاقتصادي.

دراسة (Abuselidze (2021 أيضا هدفت إلى دراسة العلاقة العلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات لـ 32 دولة أوروبية خلال الفترة 1996-2014، تظهر النتائج التجريبية التي توصلوا إليها إلى أن كلا من المنافسة المصرفية و استقرار (استدامة النظام المصرفي) هما محركان مهمان طويل الأجل للنمو الاقتصادي.

على ضوء المراجعة المكثفة للأدبيات والدراسات السابقة، يمكن التوافق على أن المنافسة بين المصارف وأثرها على النمو الاقتصادي ليست قاطعة، هذه الفجوة وحدها كافية لتقديم مبرر قوي لإجراء المزيد من الدليل التجريبي على بيئات مختلفة من الدراسات ناهيك عن الأسواق الناشئة مثل دول الخليج.

3- البيانات والمنهجية:

الغرض من هذه الدراسة هو التحقق من أثر المنافسة واستقرار المصارف التجارية على النمو الاقتصادي، وسيتم في هذا الجزء تناول الآتي:

البيانات والعينة:

تستند هذه الدراسة على بيانات بانل متوازنة لعينة مكونة من 61 مصرفا تجاريا مدرجة في أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، منها (11 مصرف من المملكة العربية السعودية، 20 مصرفا من دولة الإمارات العربية المتحدة، 6 مصارف من البحرين، 6 مصارف من سلطنة عمان، 10 مصارف من دولة الكويت، 8 مصارف من دولة قطر)، للفترة الزمنية اعتبارا من 2011 إلى 2020.

تم الحصول على البيانات الخاصة بالمصارف من قاعدة بيانات **ORBIS** التي يحتفظ بها **Bureau Van Dijk** ، كما تم الحصول على بيانات الاقتصاد الكلي من قاعدة بيانات البنك الدولي **World Bank** .

وبناء على مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، تم اختيار بعض المتغيرات المهمة والتي من المتوقع أن يكون لها تأثير رئيسي على النمو الاقتصادي، والجدول رقم 1 يصف متغيرات الدراسة ويشمل معلومات حول الرمز والمتغير و مؤشر القياس.





جدول 1 : ملخص المتغيرات

الرمز	المتغيرات	(المؤشر)
المتغير التابع		
GPC	النمو الاقتصادي	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
المتغيرات المستقلة		
CR3	معدل التركيز	نسبة أكبر ثلاثة مصارف كنسبة تركز من إجمالي الأصول
HHI	معدل مستوى المنافسة	الوغاريتم الطبيعي للحصة السوقية كمتغير يعتمد على إجمالي الأصول
Z-SC	معدل الإستقرار	(العائد على الأصول + نسبة الأصول الرأسمالية) / الانحراف المعياري للعائد على الأصول
GFCF	رأس المال الثابت	الوغاريتم الطبيعي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت (بالأسعار الثابتة)
GOV	الانفاق الحكومي	الانفاق الحكومي / الناتج المحلي الإجمالي
TO	الإفنتاح التجاري	إجمالي الصادرات والواردات / الناتج المحلي الإجمالي
UN	معدل البطالة	معدل البطالة السنوي من إجمالي القوى العاملة (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية)

وصف المتغيرات:

تستخدم هذه الدراسة مؤشرات المنافسة والاستقرار المصرفي، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات التي تكون محددات رئيسية للنمو الاقتصادي، وتمثل متغيرات هذه الدراسة في الآتي:

المتغير التابع:

1. **النمو الاقتصادي (GPC) GDP per capita**: هو المتغير المفسر الذي يوضح النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية المتمثل في معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، ويتم حسابه من خلال قسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان.

المتغيرات المستقلة (التفسيرية):

وفقا للدراسات التجريبية السابقة التي فحصت محددات النمو الاقتصادي و أثر المنافسة المصرفية للمصارف التجارية على النمو الاقتصادي ، نستخدم في هذه الدراسة المتغيرات التالية:

2. **معدل الإستقرار (Z-SC) Stability ratio**: يتم قياس استقرار المصرف باستخدام درجة Z ، وهو مؤشر شائع جدا في الأدبيات الحديثة المتعلقة بقياس ومحددات سلامة المصارف (Marius & Bogdan 2010) تشير القيمة الأعلى لهذا المؤشر إلى قدرة أكبر من الاستقرار المصرفي و أن المصرف لديه مستوى أقل من مخاطر الإفلاس (Tan, Y 2017) ، حيث تزداد درجة Z مع ارتفاع مستويات الربحية والرسمة، وتنخفض مع الأرباح غير المستقرة التي يعكسها الانحراف المعياري العالي للعائد على الأصول ، وتستخدم كمؤشر معكوس على هشاشة المصرف (Wang & Luo 2019) ويتم حسابه على النحو التالي:

$$Z - \text{Score}_{i,t} = \frac{ROAA_{i,t} + EA_{i,t}}{\sigma ROAA_{i,t}}$$





حيث أن :

$ROAA_{i,t}$: العائد على متوسط الأصول للمصرف i في الفترة t .

$EA_{i,t}$: نسبة الأصول الرأسمالية (حقوق الملكية / إجمالي الأصول) للمصرف i في الفترة t .

$\sigma ROAA_{i,t}$: الانحراف المعياري للعائد على متوسط الأصول للمصرف i في الفترة t .

3. **معدل التركيز (CR3) Concentration ratio**: يعتبر هذا المعدل من المعدلات الأكثر شيوعاً لتقييم المنافسة وتحديد حصة المصارف الكبيرة في سوق الصناعة المصرفية (Stazhkova , et al., 2018)، ويشير إلى حصص السوق المشتركة لعدد معين من المصارف إلى الحجم الإجمالي للسوق وتستخدم لتقييم الدرجة التي يكون فيها سوق ما محتكر من قبل القلة (يهيمن عليه عدد قليل من المصارف)، يتم احتساب هذا المعدل بمشاركة ثلاثة أو أربعة مصارف كبيرة، اعتماداً على المؤشر الذي سيتم تجميعه بمشاركة ثلاثة أو أربعة مصارف، إلا أن نسبة التركيز المكونة من ثلاث مصارف والتي تزيد عن 70٪ تشير إلى سوق مهيمناً للغاية، أو يعتبر السوق شديد التركيز (Abuselidze, 2021)، وتماشياً مع الأبحاث السابقة، يتم قياس معدل التركيز في هذه الدراسة لعدد أكبر من ثلاثة مصارف كنسبة تركزت إلى الحجم الإجمالي للمصارف بالسوق، ومن المتوقع أن يكون لمعدل التركيز أثر سلبي على النمو الاقتصادي.

4. **معدل مستوى المنافسة المصرفية (HHI) Competitiveness ratio**: تم قياس أيضاً تركيز المصرف وقوته ومنافسته من خلال مؤشر Herfindalh–Hirschman index الذي يقيس تركيز الصناعة أو القدرة التنافسية في السوق أو الصناعة، وينظر إلى الصناعة المصرفية على أنها سوق تنافسية إذا كان HHI أقل من 1000، وسوق مركز إلى حد ما إذا كان HHI يقع بين 1000 و 1800، وسوق شديد التركيز إذا كان HHI أكثر من 1800. HHI هو مقياس ثابت، وبالتالي يقيس تركيز السوق في نقطة زمنية واحدة، ويتم حسابه على النحو التالي:

$$HHI = \sum_{i=1}^n (MSi)^2$$

يتم قياس معدل المنافسة في هذه الدراسة من خلال الحصة السوقية كمتغير يعتمد على إجمالي الأصول للمصارف التجارية (HHI).

جدول 2: اتجاهات معدل التركيز والمنافسة بحجم الأصول

الدولة	CR32011	CR32020	HHI2011	HHI2020
المملكة العربية السعودية	49.372	49.745	1281	1211
البحرين	87.730	83.782	3961	3495
الكويت	65.536	64.261	1878	1889
سلطنة عمان	77.411	70.119	2983	2522
قطر	70.714	77.599	2875	3749
الإمارات العربية المتحدة	62.363	66.795	1515	1790





يوضح الجدول 2 مؤشر CR3 و HHI لسنة 2011 و 2020 ، حيث تم أخذ إجمالي الأصول كمقياس لحجم المصرف ليمثل مستوى المنافسة. بشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أنه يمكن وصف أسواق البحرين وعمان وقطر بأنها "مركزة بشكل كبير" . و يمكن وصف أسواق الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بأنها "أسواق مركزة بشكل معتدل".

تُظهر مقاييس CR3 و HHI أن القطاعات المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر أسواق غير تنافسية، وبالتالي من المتوقع أن يكون لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي في هذه الدراسة.

5. رأس المال الثابت (GFCF) **Gross fixed capital formation** : يقصد بتكوين رأس المال الثابت إجمالي الاستثمار المحلي الثابت ويشمل تحسينات الأراضي وشراء المنشآت والآلات والمعدات و الطرق والسكك الحديدية ونحوها بما في ذلك المدارس والمكاتب والمستشفيات والمسكن الخاصة والمباني التجارية والصناعية، كما تعتبر المقتنيات الصافية للأشياء الثمينة أيضاً من تكوين رأس المال البيانات بالعملة المحلية الثابتة ويتم قياسه بهذه الدراسة من خلال الوغارتم الطبيعي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت (بالأسعار الثابتة) ، وبالتالي من المتوقع أن يكون لرأس المال الثابت أثر إيجابي على النمو وهو أساسي في دالة النمو الاقتصادي.

6. مستوى الانفاق الحكومي (GOV) **General government final consumption expenditure** : يعكس هذا المؤشر حجم الحكومة أو القطاع العام، ويتم قياسه في هذه الدراسة بالإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي من المتوقع أن يكون لحجم الحكومة أو القطاع العام أثر سلبي على النمو وهو محدد هام في النمو الاقتصادي.

7. درجة الانفتاح التجاري (TO) **Trade Openness** : يعكس هذا المؤشر حجم الدولة ودرجة اندماجها في الأسواق العالمية وتحسن الإنتاجية من خلال تشجيع المنافسة ونقل التكنولوجيا عالمياً، ويتم قياسه في هذه الدراسة من خلال مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعرف باسم نسبة كثافة التجارة (Trade intensity ratio) وهو من أكثر المقاييس استخداماً نظراً لبساطة قياسه، وبالتالي من المتوقع أن يكون لدرجة الانفتاح التجاري أثر إيجابي على النمو وهو محدد هام في النمو الاقتصادي.

8. معدل البطالة (UN) **unemployment rate** : تشير البطالة إلى حصة القوى العاملة التي لا تعمل ولكنها متاحة وتبحث عن عمل، والعاطلين عن العمل هم الأفراد الذين ليس لديهم عمل، ويبحثون عن عمل في الفترة الماضية الأخيرة ، والمتاحين حالياً للعمل، بما في ذلك الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم أو الذين تركوا العمل طواعية، تعد البطالة مقياساً رئيسياً لرصد ما إذا كان بلد ما على المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، وبالتالي من المتوقع أن يكون لمعدل البطالة أثر سلبي على النمو وهو محدد هام في النمو الاقتصادي.

4- منهجية الدراسة والنموذج المستخدم:

تمثل منهجية الدراسة في استعمال المنهج القياسي المناسب لهذه الدراسة من خلال استخدام بيانات بانل (Panel Data) وهي عبارة عن بيانات ثنائية بعدها الأول هو المقاطع العرضية (Section-cross) وتتمثل في دول مجلس





التعاون الخليجي الستة. وبعدها الثاني هي السلاسل الزمنية (Time series) التي تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وتتمثل في 10 سنوات. وهذه البيانات تعرف بالسلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) التي تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلافات بين الوحدات المقطعية. ومن أجل التحقيق في الروابط الأساسية بين المتغيرات، نقدم مجموعة من البيانات التعبيرية التي تقدم تأكيدا أوليا للعلاقة وسط الانحدار أو المتغيرات المستقلة عبر إطار عمل مستخدم.

وتعد عملية تحديد النموذج الأفضل لتقدير معالم نموذج الدراسة الخطوة الأولى في التحليل الإحصائي، وذلك لأنها تعطينا فكرة واضحة عن مدى ملائمة وقدرة المتغيرات المستقلة (التفسيرية) في تفسير المتغير التابع، وبالنظر في مخرجات تقدير المربعات الصغرى العادية (OLS) والمتمثلة في تقدير الانحدار لثلاث نماذج أساسية لبيانات البانل (نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model، نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model، نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model)، وبالتالي المفاضلة بينهما.

بالإضافة إلى ذلك إجراء الاختبارات التشخيصية ذات الصلة بهذه النماذج لتحديد ما إذا كان هناك وجود لأي مشكل من مشكلات الاقتصاد القياسي مثل مشكلة الارتباط التسلسلي (Autocorrelation) ومشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)، ومشكلة الاعتماد المقطعي/الارتباط المعاصر (cross sectional independence)، و لتحديد نموذج الدراسة الأفضل والمناسب مع هذه الدراسة.

عليه نستنتج أن هناك دليلا كافيا على وجود مشكلة الاعتماد المقطعي/الارتباط المعاصر (cross sectional independence) في نماذج الدراسة، وإذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح يمكن أن تنتج عدم كفاءة في تقدير المعامل والتحيز في تقدير القيم.

بالتالي لعلاج هذا المشكل تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Cross-section SUR) estimates the Generalized Least Square (EGLS) لتقدير معالم الانحدار وهي المناسبة لهذه الدراسة.

مواصفات النموذج:

يهدف النموذج العام للدراسة للتحقيق التجريبي في أثر المنافسة المصرفية والاستقرار المصرفي على النمو الاقتصادي، وبالنظر إلى خصائص مجموعة البيانات الخاصة بالدراسة الحالية، تم استخدام طريقة (EGLS) لتقدير نماذج الدراسة على النحو التالي:

$$GPC_{it} = \beta_0 + \beta_1 CR3_{i,t} + \beta_2 Z - SC_{i,t} + \beta_3 GFCF_{i,t} + \beta_4 GOV_{i,t} + \beta_5 TO_{i,t} + \beta_6 UN_{i,t} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (1)$$

$$GPC_{it} = \beta_0 + \beta_1 HHI_{i,t} + \beta_2 Z - SC_{i,t} + \beta_3 GFCF_{i,t} + \beta_4 GOV_{i,t} + \beta_5 TO_{i,t} + \beta_6 UN_{i,t} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (2)$$





حيث أن:

$$GPC_{it} = \text{تمثل النمو الاقتصادي } i \text{ (} 1 \dots 6 \text{) وفي الفترة } t \text{ (} 1 \dots 10 \text{) .}$$

$$\beta_0 = \text{تمثل قيمة الثابت .}$$

$$\beta_6 - \beta_1 = \text{تمثل معاملات معامل النموذج .}$$

$$\varepsilon_{it} = \text{تمثل حد الخطأ العشوائي .}$$

5- تقدير النموذج وعرض النتائج التجريبية:

قبل ما نقوم بتقدير نموذج البانل مع عرض وتفسير النتائج، سنقوم بتقديم اختبارات تعتبر مهمة ولها أولوية لإثبات صحة نموذج الدراسة والمتمثلة في اختبارات الإحصاء الوصفي والارتباط بين المتغيرات التفسيرية.

الإحصاء الوصفي:

بناء على مراجعة الأدبيات المتعلقة بالنظريات والأبحاث التجريبية وتحديد بعض المتغيرات الجديدة بالملاحظة والتي كان من المتوقع أن يكون لها تأثير رئيسي على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، يرد ملخص للإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة في الجدول 3، وبنوده تشمل متوسطات المقاييس وانحرافات المعيارية، مع وصف تقليباً (القيم الدنيا والقصى)، و يمكن ملاحظة عدم وجود القيم المتطرفة في متغيرات الدراسة.

جدول 3 : الإحصاء الوصفي للمتغيرات

Variable	Mean	Min	Max	Std.Dev
GPC	-0.90968	-10.0427	6.704353	3.38987
CR3	68.22283	47.2393	88.321960	11.71825
HHI	7.70231	7.0918	8.284297	0.39908
Z-SC	39.73961	24.6522	58.083720	9.06414
GFCF	24.63091	21.5709	27.501000	2.14872
GOV	18.61574	9.7304	30.003490	5.30133
TO	114.68960	50.6024	191.872600	37.94298
UN	2.51153	0.1000	7.450000	1.82963

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية:

العمل على فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة لتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، وذلك للتأكد من خلو نماذج الدراسة من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقديرها، بحيث أن معاملات الارتباط





المتعدد (Multicollinearity) تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مفسر بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية والتي يتم حسابها عن طريق استخدام البرامج المختلفة للاقتصاد القياسي، فإن هذا المشكل قد يؤدي إلى تضخيم الأخطاء القياسية لمقدرات المعاملات، مما يؤدي إلى فترات ثقة كبيرة للمعاملات وقيمة صغيرة جدا ل-t-statistic (Berry & Feldman, 1985)، حيث يمكن للارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) أن يشوه دقة تقدير معاملات الانحدار وأن يجعل القيم المقدرة للمعاملات حساسة للتقلبات الصغيرة في البيانات، وتعتبر أن هناك مشكل الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات التفسيرية إذا تجاوزت قيمة الارتباط القيمة الحدية 80% (Lee et al., 2013)، وهذا ما يوضح في الجدول رقم 4 التالي:

جدول 4 : مصفوفة الارتباط و معامل تضخم التباين بين المتغيرات التفسيرية

	GPC	CR3	HHI	Z-SC	GFCF	GOV	TO	UN
GPC	1							
CR3	-0.176	1						
HHI	-0.209	0.960***	1					
Z-SC	-0.00814	-0.342**	-0.154	1				
GFCF	0.270*	-0.727***	-0.614***	0.16	1			
GOV	-0.346**	-0.325*	-0.207	0.563***	-0.0172	1		
TO	0.304*	0.452***	0.255*	-0.759***	-0.244	-0.749***	1	
UN	-0.0353	-0.762***	-0.748***	0.476***	0.340**	0.526***	-0.459***	1

ملاحظة / *** و ** و * تعني المعلمة ذات دلالة إحصائية عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي.

توضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية أن المتغيرات لها معاملات صغيرة، باستثناء الارتباط بين معدل التركيز **CR3** والمنافسة المصرفية **HHI** (0.960^{***}) على التوالي، مما يشير إلى أن مشكلة العلاقة الخطية المتعددة مضطربة وأنه لا يمكننا إستخدامها مع بعض في نموذج واحد ولذلك سوف نستخدمها في نموذجين منفصلتين. وكذلك إرتباط معدل التركيز **CR3** والمنافسة المصرفية **HHI** مع معدل البطالة **UN** (-0.762^{***}) و -0.748^{***} على التوالي كانت لها معاملات كبيرة قليلا ولكنها لم تصل إلى الحد الحرج، مما يشير إلى أن مشكلة العلاقة الخطية المتعددة ليست مضطربة وأنه يمكننا الحفاظ على جميع المتغيرات في النموذج. هذا ما يفسر بعدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity) في نماذج الدراسة.

إختبارات تحديد نموذج الدراسة المناسب:

ووفقاً لأسلوب تحليل بيانات البانل (بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية Panel Data) يتم تقدير ثلاث نماذج أساسية (نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model ، ونموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model ، ونموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model).





وبالتالي المفاضلة بين هذه النماذج الثلاثة، بالإضافة إلى إجراء الاختبارات التشخيصية ذات الصلة بهذه النماذج لتحديد ما إذا كان هناك وجود لأي مشكل من مشكلات الاقتصاد القياسي و لتحديد نموذج الدراسة المناسب وبالاعتماد على برنامج Stata تحصلنا على نتائج الجدول رقم (5) التالي.

وتعد عملية تحديد النموذج الأفضل لتقدير معالم نموذج الدراسة الخطوة الأولى في التحليل الإحصائي، وذلك لأنها تعطينا فكرة واضحة عن مدى ملائمة وقدرة المتغيرات المستقلة (التفسيرية) في تفسير المتغير التابع. ومن أجل تحديد النموذج التقديري الصحيح والمناسب لبياناتنا نقوم بما يلي:

أولاً : إجراء إحصائية إختبار Fisher، (F test) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) و نموذج التأثيرات الثابت (Fixed Effects Model). الفرضية الصفرية (العدم) التي تفترض وجود تقاطع خاص بكل دولة أو نموذج الانحدار التجميعي أفضل من نموذج التأثير الثابت (Fixed Effects Model). وفقاً لنتائجنا، فإن القيمة الاحتمالية المبلغ عنها البالغة 0.1180 من اختبار Fisher للنموذج أكبر من 5% من مستوى الأهمية.

لذلك، نقبل الفرضية الصفرية عند مستوى الأهمية المختارة ونستنتج أن نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) أفضل من نموذج التأثير الثابت (Fixed Effects Model).

ثانياً: إجراء إحصائية إختبار لانجرانج (Breusch-Pagan Lagrange multiplier (LM) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) و نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model). الفرضية الصفرية، التي تفترض أن الفروق عبر الشركات هي صفر أو لا يوجد تأثير للوحة (فرق كبير عبر الشركات). وفقاً لنتائجنا، فإن القيمة p المبلغ عنها البالغة 1.0000 لاختبار (Breusch-Pagan LM) للنموذج أكبر من 5% من مستوى الأهمية. لذلك، نقبل فرضية العدم عند مستوى الأهمية المختارة ونخلص إلى أن نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) أفضل من نموذج التأثير العشوائي (Random Effects Model).

ثالثاً: إجراء فحص إحصائية إختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation) أو لفحص الاعتماد المحتمل للأخطاء باستخدام اختبار wooldridge للتحقق مما إذا كانت الأخطاء مرتبطة تلقائياً، وإلا فإننا نكتشف وجود ارتباط داخل الدولة. الفرضية الصفرية، والتي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي. وفقاً لنتائجنا، فإن القيمة p المبلغ عنها البالغة 0.1186 من اختبار wooldridge للنموذج أكبر من مستوى أهمية بنسبة 5%، لذلك، فإننا نقبل فرضية العدم عند مستوى الأهمية المختارة ونستنتج أن هناك دليلاً كافياً على عدم وجود الارتباط التسلسلي في النموذج، أو ليس هناك مشكلة ارتباط تلقائي في النموذج.





جدول 5 : نتائج الانحدار باستخدام النماذج الثلاثة لنموذج للدراسة.

المتغيرات	نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model		نموذج التأثيرات الثابتة Fixed effect Model		نموذج التأثيرات العشوائية Random effect Model	
	Coef.	t-stat	Coef.	t-stat	Coef.	t-stat
CR3	-0.198356**	-2.630	-0.02356	-0.110	-0.19836**	-2.630
Z-SC	0.250262***	3.900	0.11339	0.940	0.250262***	3.900
GFCF	0.063683	0.220	-3.37043	-1.050	0.063683	0.220
GOV	-0.017858	-0.150	-0.07541	-0.470	-0.01786	-0.150
TO	0.080293***	4.010	0.09057**	2.380	0.080293***	4.010
UN	-0.857574**	-2.210	-2.783***	-3.340	-0.85757**	-2.210
Constant	-5.613655	-0.440	77.21555	0.900	-5.61366	-0.440
R-squared	0.4252		within	0.4070	within	0.2967
			between	0.1172	between	0.9846
			overall	0.0023	overall	0.4252
Adj-R	0.3601		/		/	
Pro (F-st)	0.0000		0.0000		0.0000	
Tim / N. gr	10/ 6					
الإختبارات التشخيصية						
F test that all $u_i=0$: F (5, 48) = 1.87			Prob > F = 0.1180			
إسم الإختبار					P-value	
Breusch-Pagan Lagrange multiplier (LM)					1.0000	
Wooldridge test for autocorrelation in panel data					0.1186	
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity					0.5808	
Pesaran's test of cross sectional independence					0.0000	

ملاحظة / *** و ** و * تعني المعلمة ذات دلالة إحصائية عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي.

رابعاً: إجراء فحص إحصائية إختبار (Modified-Wald) لمشكلة عدم التجانس (heteroskedasticity) أي التحقق من عدم تجانس التباين الجماعي في نموذج الانحدار ذو التأثيرات الثابت. ولذلك يتم اختبار فرضية العدم التي تفترض عدم وجود مشكلة عدم تغير المرونة. وفقاً لنتائج الإختبار، فإن القيمة p المبلغ عنها البالغة 0.5808 من الإختبار للنموذج أكبر من 5% من مستوى الأهمية. لذلك، فإننا نقبل فرضية العدم عند المستوى المختارة للدلالة ونستنتج أن هناك دليلاً كافياً على عدم وجود مشكلة عدم التجانس (heteroskedasticity) في النموذج.

خامساً: إجراء فحص إحصائية إختبار Pesaran CD-test لاكتشاف مشكلة الاعتماد المقطعي / الارتباط المعاصر (cross sectional independence)، لذلك نسعى لاختبار فرضية العدم، التي تفترض أن المخلفات غير مترابطة. وفقاً لنتائجنا، فإن القيمة p المبلغ عنها البالغة 0.0000 للاختبار للنموذج أقل من مستوى الأهمية بنسبة 5%، لذلك يمكننا رفض فرضية العدم عند مستوى أهمية 5%. لذلك، هناك أدلة كافية لاستنتاج أن هناك مشكلة اعتماد مقطعي أو نستنتج أن وجود الاعتماد المستعرض.





تفسير ومناقشة نتائج الاقتصاد القياسي

يلخص الجدول 6 النتائج التجريبية لنماذج الانحدار للمعادلتين المتعلقة بالنمو الاقتصادي (GPC)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة المصححة (Cross-section SUR) Panel EGLS. تم استخدام في هذه الدراسة نموذجين منفصلين للتحقق من أثر المنافسة المصرفية واستقرار المصارف التجارية على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي: يوضح العمود الأول عن النتيجة عند تضمين معدل التركيز CR3 كمتغير مفسر، و يعرض العمود الثاني النتائج عند تضمين معدل المنافسة HHI كمتغير مفسر، حيث أفادت النتائج أن القوة التفسيرية لمعامل جودة الضبط R-squared هي (0.691982% و 0.694442%) على التوالي، لذلك لدينا خصائص جيدة في نماذجنا. مما يشير إلى أن متغيرتنا المستقلة تفسر النمو الاقتصادي (GDP)، يمكننا أن نستنتج أن تباين R-square للنمو الاقتصادي (GPC) يمكن تفسيره من خلال اختلاف العوامل المفسرة والمتمثلة في معدلات المنافسة والتركيز والاستقرار المصرفي، وتكوين رأس المال الثابت والانفتاح التجاري ومعدلات البطالة ومع ذلك، هناك عوامل متبقية لا يمكن تفسيرها في هذه النماذج أيضا، تشير إحصائية اختبار F-statistic إلى أن الملاءمة جيدة لمجموعة بياناتنا بالإضافة إلى قيمة Durbin Watson هي (1.983145 و 1.993213) على التوالي، مما يدل على عدم وجود ارتباط تلقائي في القيم المتبقية، كذلك إحصائية اختبار Pesaran CD-test لاكتشاف مشكلة الاعتماد المقطعي/ الارتباط المعاصر (cross sectional independence) هي (0.7462 و 0.7059) على التوالي، مما يدل السيطرة عليها من خلال الطريقة القياسية المستخدمة، وبالتالي هذا يدعم النموذج ذي الصلة بالدراسة بشكل كبير، وأن المتغيرات مهمة ومحددة بشكل صحيح وإلى صلاحيات المتغيرات المستقلة للتنبؤ بقيم المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي (GPC).

جدول 6: معلمات نماذج الدراسة المقدر (Method: Panel EGLS (Cross-section SUR))

النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) GDP per capita (GPC)					
النماذج	النموذج الأول		النموذج الثاني		
المتغيرات	Coef.	t-stat	المتغيرات	Coef.	t-stat
CR3	-0.16785***	-3.362303	HHI	-4.064226***	-3.097824
Z-SC	0.210108***	5.433574	Z-SC	0.231945***	5.111932
GFCF	0.261952	1.434442	GFCF	0.424747***	2.936037
GOV	0.089304	1.153747	GOV	0.104231**	1.352012
TO	0.080437***	8.773335	TO	0.073324***	8.447257
UN	-0.817473**	-2.923891	UN	-0.861363**	-2.739598
cons	-13.14481*	-1.699465	cons	2.492738	0.205842
F-statistic (p-value)	19.84468 (0.0000)		20.07549 (0.0000)		
R-Squared	0.691982		0.694442		
Ad R. Squared	0.657113		0.659850		



أثر منافسة واستقرار المصارف التجارية على النمو الاقتصادي: دليل تجريبي من دول الخليج

جامعة المرقب

عبدالله الفاضلي، عبدالباسط العكاشي



D-W	1.983145	1.993213
Pesaran CD (<i>p-value</i>)	0.323607 (0.7462)	0.377341 (0.7059)
Number of observation	60	
Number of groups	6	
Time periods	10	

ملاحظة / *** و ** و * تعني المعلمة ذات دلالة إحصائية عند مستويات 1% و 5% و 10% على التوالي.

فيما يتعلق بنتائج التقدير بين المتغيرات المفسرة والنمو الاقتصادي (GPC)، تظهر النتائج أن تأثير معامل معدل التركيز (CR3) على النمو الاقتصادي (GDP) سلبي و ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% للعينة محل الدراسة، وبالمثل تظهر النتائج أن تأثير معدل مستوى المنافسة المصرفية (HHI) على النمو الاقتصادي (GDP) سلبي و ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% للعينة محل الدراسة.

وهذا يعني أن الدرجة التي يزيد فيها معدل التركيز وعدم المنافسة للمصارف التجارية العاملة بدول الخليج يقلل من النمو الاقتصادي، تتوافق هذه النتيجة السلبية مع التوقعات البحثية لهذه الدراسة ومع النظرية الاقتصادية التقليدية التي تنص على أن ممارسة قوة السوق تؤدي إلى حل توازن يتميز بمعدل فائدة أعلى وكمية تمويل للمشاريع الاستثمارية أقل مما هو عليه في حالة المنافسة الكاملة وزيادة احتمالية المخاطر النظامية والانخفاض المحتمل في إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى نمو اقتصادي أقل، كما تتوافق هذه النتيجة السلبية مع الدراسات التجريبية السابقة التي تمت مراجعتها ومع القول الذي يشير إلى لدى الوكلاء معلومات كاملة عن جودة السلع التي يتم تبادلها، تؤدي قوة السوق إلى ارتفاع سعر الائتمان وتوافر أقل للائتمان و خسارة الرفاهية من التسعير غير التنافسي، وبالتالي وجود علاقة سلبية بين تركيز المصارف وتمويل الشركات، وبالتالي تركيز المصارف يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وهذا يعني أنه مع زيادة قوة احتكار المصارف التجارية وعدم المنافسة يترك أثرا سلبيا على النمو الاقتصادي (GPC) ودرجة التنمية.

بينت النتائج أن معدل الاستقرار (Z-SC) له تأثير إيجابي و ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي (GDP) عند مستويات 1% للنموذجين، وهذا يعني أن الدرجة التي تزيد فيها معدلات استقرار المصارف التجارية بدول الخليج تزيد من النمو الاقتصادي (GPC)، تتوافق هذه النتيجة الإيجابية مع توقعاتنا البحثية، وهذا يعني أنه استقرار المصارف التجارية وسلامتها من مخاطر الافلاس يترك أثرا إيجابيا على النمو الاقتصادي (GPC) ودرجة التنمية، أما فيما يتعلق بأهمية العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي و النمو الاقتصادي (GPC) لدول مجلس التعاون الخليجي، يتضح أن تأثير معدل الوغارتم الطبيعي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF) على النمو الاقتصادي (GPC) موجب و ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بالنسبة للنموذج الثاني، في حين أنها ذات تأثير إيجابي وغير مهم إحصائيا على النمو الاقتصادي (GPC) للنموذج الأول، تتوافق هذه النتيجة الإيجابية مع توقعاتنا البحثية، وهذا يعني أن لرأس المال الثابت أثر إيجابي على النمو الاقتصادي وهو من أهم محددات النمو الاقتصادي.





يتضح أن تأثير معدل مستوى الانفاق الحكومي (GOV) على النمو الاقتصادي (GPC) موجب وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5٪ بالنسبة للنموذج الثاني، في حين أنها ذات تأثير إيجابي وغير مهم إحصائياً على النمو الاقتصادي (GPC) للنموذج الأول، هذه النتيجة الإيجابية لا تتوافق مع توقعاتنا البحثية.

بينت النتائج أن درجة الانفتاح التجاري (TO) لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي (GDP) عند مستويات 1٪ للنموذجين، وهذا يعني أن الدرجة التي تزيد فيها نسبة الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي بدول الخليج تزيد من النمو الاقتصادي (GPC)، تتوافق هذه النتيجة الإيجابية مع توقعاتنا البحثية، وهذا يعني أنه لدرجة الانفتاح التجاري أثر إيجابي على النمو وهو محدد هام على النمو الاقتصادي (GPC) ودرجة التنمية، وأخيراً، فإن معدل البطالة (UN) له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي (GDP) عند مستويات 5٪ للنموذجين، وهذا يعني أن الدرجة التي تزيد فيها معدلات البطالة بدول الخليج تقلل من معدلات النمو الاقتصادي (GPC)، تتوافق هذه النتيجة السلبية مع توقعاتنا البحثية.

6- الخلاصة :

استهدفت هذه الدراسة من خلال التحقيق التجريبي معرفة أثر المنافسة المصرفية والاستقرار المصرفي على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث استخدمت الدراسة متغيرين ممثلين للمنافسة المصرفية (معدل التركيز CR3، ومعدل المنافسة HHI)، والاستقرار المصرفي المتمثل في مؤشر Z-score، ومؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في تكوين رأس المال الثابت، والانفاق الحكومي، والانفتاح التجاري، ومعدلات البطالة، وبالاعتماد على بيانات بانل متوازنة (Balanced panel data) تم الحصول عليها من 61 مصرفاً تجارياً مدرجاً في الأسواق المالية العاملة بالدول قيد الدراسة للفترة الممتدة من 2011 إلى 2020، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج التي يمكن إبراز أهمها في النقاط الآتية:

1. جاءت معاملات المنافسة المصرفية (معدل التركيز CR3، ومعدل المنافسة HHI) سالبة ومعنوية وموافقة للدراسات السابقة، أي وجود أثر سلبي على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 1٪.
2. توصلت الدراسة أيضاً لوجود أثر موجب ومعنوي للاستقرار المصرفي على النمو الاقتصادي.
3. جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في تكوين رأس المال الثابت، والانفاق الحكومي، والانفتاح التجاري، ومعدلات البطالة لها الأثر المتوقع على النمو الاقتصادي، باستثناء معدل مستوى الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي (GPC) موجب.





التوصيات:

يتضح تمامًا من هذه الدراسة أن هناك الكثير من العوامل المحددة والمؤثرة على النمو الاقتصادي ومنها ما هي عوامل داخلية خاصة بالاقتصاد الكلي ومنها ما هي عوامل خارجية كالمؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات، ولهذا فإن الدراسة توصي ما يلي:

1. زيادة الإهتمام بقياس آثار السمات والاستراتيجيات التنظيمية المتعلقة بمنافسة المؤسسات المالية لبيان أثرها السلبي على النمو الاقتصادي.
2. توصي الدراسة الباحثون المستقبليون بمزيد من البحث التجريبي لشرح الدور التي تلعبه المؤسسات المالية والقطاع المصرفي على النمو الاقتصادي والتي يمكن أن تشمل المزيد من المتغيرات بخلاف تلك المستخدمة في هذه الدراسة.
3. توصي الدراسة المؤسسات المالية بتوفير البيانات اللازمة والكافية لتمكين الباحثين بالقيام بمثل هذه الدراسات للاستفادة منها في دعم النمو الاقتصادي.

المراجع:

- Adeusi, S. O., Azeez, B. A., & Olanrewaju, H. A. (2012). The effect of financial liberalization on the performance of informal capital market. *Research Journal of Finance and Accounting*, 3(6), 1-16.
- Emhemed, M. (2016). *The Potential Economic Impacts of Financial Liberalization in Libya in Case of Accession to the World Trade Organization (WTO)* (Doctoral dissertation, University of Huddersfield).
- Javaid, S., & Alalawi, S. (2018). Performance and profitability of Islamic banks in Saudi Arabia: An empirical analysis. *Asian Economic and Financial Review*, 8(1), 38-51.
- Aggarwal, P. (2016). An Empirical Evidence Determining Profitability Indicators of Indian Public Sector Banks. *International Journal of Economic Perspectives*, 10(2).
- Gyamerah, I. A., & Amoah, B. (2015). Determinants of bank profitability in Ghana. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 5(1), 173-187.
- Idun, A. A. A., & Aboagye, A. Q. (2014). Bank competition, financial innovations and economic growth in Ghana. *African Journal of Economic and Management Studies*, 5(1), 30-51.
- Poshakwale, S. S., & Qian, B. (2011). Competitiveness and efficiency of the banking sector and economic growth in Egypt. *African development review*, 23(1), 99-120.





Fernández, A. I., González, F., & Suárez, N. (2016). Banking stability, competition, and economic volatility. *Journal of Financial Stability*, 22, 101-120.

Al-Muharrami, S., Matthews, K., & Khabari, Y. (2006). Market structure and competitive conditions in the Arab GCC banking system. *Journal of Banking & Finance*, 30(12), 3487-3501.

Fernández, A. I., González, F., & Suárez, N. (2010). How institutions and regulation shape the influence of bank concentration on economic growth: International evidence. *International Review of Law and Economics*, 30(1), 28-36.

de Guevara, J. F., & Maudos, J. (2011). Banking competition and economic growth: cross-country evidence. *The European Journal of Finance*, 17(8), 739-764.

Ferreira, C. (2012). Bank efficiency, market concentration and economic growth in the European Union.

Diallo, B., & Zhang, Q. (2017). Bank concentration and sectoral growth: Evidence from Chinese provinces. *Economics Letters*, 154, 77-80.

Jayakumar, M., Pradhan, R. P., Dash, S., Maradana, R. P., & Gaurav, K. (2018). Banking competition, banking stability, and economic growth: Are feedback effects at work?. *Journal of Economics and Business*, 96, 15-41.

Rakshit, B., & Bardhan, S. (2019). Does bank competition promote economic growth? Empirical evidence from selected South Asian countries. *South Asian Journal of Business Studies*.

Cetorelli, N., & Gambera, M. (2001). Banking market structure, financial dependence and growth: International evidence from industry data. *The Journal of Finance*, 56(2), 617-648.

Claessens, S., & Laeven, L. (2005). Financial dependence, banking sector competition, and economic growth. *Journal of the European Economic Association*, 3(1), 179-207.

Abuselidze, G. (2021). The impact of banking competition on economic growth and financial stability: an empirical investigation. *European Journal of Sustainable Development*, 10(1), 203-203.

Carletti, E., & Hartmann, P. (2003). Competition and stability: What's special about banking. *Monetary history, exchanges rates and financial markets: Essays in honour of Charles Goodhart*, 2, 202-229.





Stazhkova, P., Kotcofana, T., & Protasov, A. (2017, September). Concentration indices in analysis of competitive environment: case of Russian banking sector. In *CBU International Conference Proceedings* (Vol. 5, pp. 458-464).

Marius, A. A., & Bogdan, C. (2010). Bank performance in Central and Eastern Europe: the role of financial liberalization. In *Proceedings of Annual Conference of European Financial Management Accosiation*.

Tan, Y. (2017). The impacts of competition and shadow banking on profitability: Evidence from the Chinese banking industry. *The North American Journal of Economics and Finance*, 42, 89-106.

Wang, R., & Luo, H. (2019). Does financial liberalization affect bank risk-taking in China?. *Sage Open*, 9(4), 2158244019887948.

Berry, W. D., & Feldman, S. (1985). The multiple regression model: a review. *Multiple regression in practice*. Newbury Park, CA: Sage University Paper, 9-17

Lee, K. C., Lim, Y. H., Lingsh, T. M., Tan, S. Y., & Teoh, Y. S. (2013). The determinants influencing liquidity of Malaysia commercial banks and its implication for relevant bodies: Evidence from 15 Malaysia commercial banks (Doctoral dissertation, UTAR), 1-113



The impact of Competition and Stability of the Commercial Banks on Economic Growth: Empirical Evidences from the GCC Countries

Abduallah .R. Alfadli ¹ , Abdualbaset .M. Alakashi ²

¹&² Department of Banking and Finance/ Faculty of Economics and Commerce/
Elmergib University/ Libya

ABSTRACT:

This study aimed to measure the impact of the competition and stability of commercial banks on the economic growth of the Gulf Cooperation Council (GCC) countries. The experimental part of the study was based on multiple regression analysis and based on balanced panel data obtained from 61 commercial banks listed in the stock markets in the region under study for the period from 2011 to 2020. Using the panel corrected standard error (PCSE) estimator, in particular using the Cross-section SUR method. The result shows that there is a significant negative impact of concentration ratio, competition level, and unemployment rate on economic growth in Gulf Cooperation Council countries. The study also concluded that there is a significant positive impact of Gross fixed capital formation coefficient, general government final consumption expenditure, and trade openness on economic growth in Gulf Cooperation Council countries. These results confirm that economic growth is affected by many factors whether micro or macro. Based on the findings of the study, the study recommends increasing attention to measuring the effects of organizational features and strategies related to the competition of financial institutions to show its negative impact on economic growth. Besides, Future researchers are also recommended to more attention to measuring the variables related to competition and stability of financial institutions to show their impact on economic growth.

Keywords: banking competition, banking stability, commercial banks, economic growth.

